مبدأ عدم التّناقض
في التّفكير النّحوي العربي

الأستاذ الدكتور
أحمـــد رسن صحـــن
كلية الآداب / جامعة البصرة

المقـــــدمة :

يتوغل الذهن ببحثه عن الحقيقية العلمية إلى أعماق الأشياء والظواهر . ويفكك خطاباتها المعلنة ؛ ليمسك بالمحركات وبالموجهات المضمرة التي تهيمن على النظام العلمي لكل علم . ولا ريب في أنَّ المبادئ الأولية اليقينية هي من أقوى الأسس والأصول المعرفية التي تُبنى عليها هياكل العلوم التي تطلب اليقين العلمي أو تقاربه .ويعدُّ مبدأ "عدم التناقض" أول أسس المعرفة اليقينية ؛ لأنّه لا يحتاج إلى مبدأ قبله يستدل به على صدق عدم التناقض. وهذا الأساس العلمي مهيمن على المنظومات المعرفية وسارٍ في جدلية المعارف سواء صُرح به أم لم يُصرح به. وقد حفل علم النحو بحضور دائم لعدم التناقض يسدد النحاة في آرائهم ومقولاتهم النحوية . فهم قد أدركوه جيداً في مصنفاتهم . وتوسلوا به في إنتاج المعرفة النحوية في جوانب متعددة منها كالتعريفات والحدود النحوية وفي قسمة المفاهيم النحوية . وفي الاستدلال على المسائل والقواعد النحوية.

يتألف البحث من مجموعة من المفاصل الأساسية تتمثّل بتعريف التناقض لغة واصطلاحاً . وأقسامه : التناقض في المفاهيم النحوية. والتناقض في القضايا. ثم وظائفه : قسمة المفاهيم النحوية والاستدلال المباشر بالنقيض .هذه الوظائف الفكرية للتناقض في النحو العربي تفي بها دراسة موسّعة في حين أنَّ بحثي الموجز يفتح المجال

لمن يبتغي ذلك ، ويرسم له طريقاً واضحة نحو الإحاطة بآثار مبدأ عدم التناقض في النحو. وفوائده المتجلية في تقوية الدرس النحوي العربي القديم.

المبحث الأول

تعريف التناقض وأقسامه

١- التعريف اللغوي :

لمادة "نقض" اللغوية معنى وأصل واحد هو نكث الشيء[١] ، وقيل هو: "إفساد ما أبرمتَ من عقد أو بناء ... المناقضة في القول هي التكلّم بما يتناقض معناه"[٢] .

وهذا المعنى اللغوي قصده سيبويه في حديثه عن الكلام وأقسامه[٣] الذي يمكن أنْ تُبنى قسمته على "أساس الإثبات والنفي" بالصورة الآتية :-

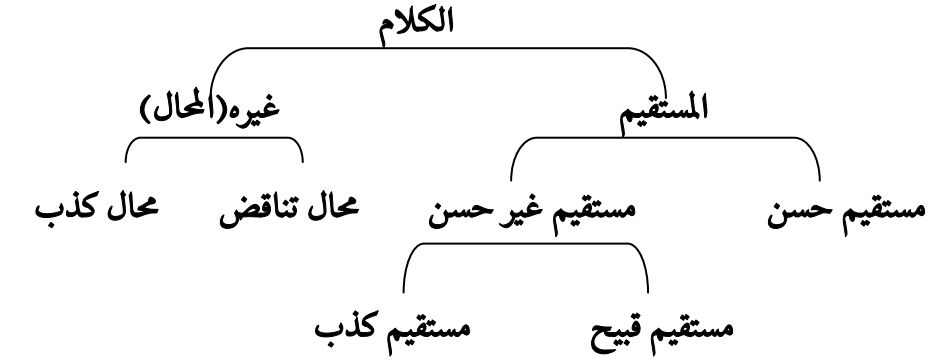

فيتجلّى التناقض المعنوي في الكلام المحال إذ يستحيل الجمع بين القيام بالفعل الماضي في المستقبل "أتيتُك غداً" ، ويمتنع عكسه أيضًا . وهو القيام بالفعل المستقبل في الماضي مع كذب المعنى"سوف أشربُ ماء البحر". فلا يجتمع في الكلام المستقيم فعل ماضٍ مع ظرفٍ مستقبل ، ولا فعلٌ مستقبلٌ مع ظرف ماضٍ في حال بقاء الدلالة الأصلية على أصلها .

وينطبق المعنى اللغوي للنقض في قول سيبويه : ((لو قال : "ما كان مثلُك أحداً"، أو "ما كان زيدٌ أحداً" كان ناقضاً ؛ لأنه قد عُلمَ أنه لا يكون زيدٌ ولا مثلُه إلاّ من الناس))[٤]. فالنفي الموجود في المثالين في خطاب سيبويه يشكّل نقضًا لحقيقة ثابتة. وهي أنَّ "زيدًا و"مثلك" من أفراد الناس . فهذا النفي نقض لأمر ثابت ، وليس نفيًا مقبولًا مثل "ما أتاك أحدٌ" إذ يصحُّ نفي الفعل ، ويمتنع نقض الحقيقة.

٢- التعريف الاصطلاحي :

يُعدُّ هذا المبدأ من القضايا البديهية ، وهو أمُّ القضايا وأصلُها الذي ترجعُ إليه كي تتضاعفَ المعرفة ، وتزدادَ ((في أيِّ قضية والعلمُ بضرورة مفادها واستحالة نقيضها يحتاج إلى "أمِّ القضايا" أيْ استحالة اجتماع النقيضين))[٥]. بل هو أبده البديهيات ، وأول الأوليات * فلا يحتاج إلى دليل ؛ لأنَّ ((القضية اليقينية التي لا يحتاج إلى ثبوت المحمول لموضوعها لا إلى سبب داخلي ولا إلى سبب خارجي . أيْ لا هي بحاجة إلى سبب من الخارج يثبت المحمول لموضوعها ، ولا يوجد في الذهن مع الموضوع والمحمول سبب لإثبات ذلك))[٦].

وقد ذكرت تعريفات للتناقض منها :

أ- ((هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أنْ تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة كقولنا : زيدٌ كاتبٌ ، زيد ليس بكاتب. أنت تعلم بالبداهة أنّ الحكم الإيجابي كقولك أنا كاتبٌ يناقضه الحكم السلبي كقولك ما أنا بكاتب ، ولستُ كاتبًا))[٧].

ب- ((المتناقض هو كل خبرٍ نقض آخرُه أولَه ، وأولُه آخرَه))[٨].

ت- ((هو المبدأ القائل بأن التناقض مستحيل، فلا يمكن أن يتفق النفي والإثبات، في حال من الأحوال. وهذا واضح))[٩].

وهذا التناقض الاصطلاحي ينطبق على ما أشار إليه سيبويه في باب التنازع إذ يتنازع فعلان على اسمٍ واحد ، ويرى سيبويه أنَّ الفعل الثاني هو العامل في الاسم ، وليس الفعل الأول بناءً على قاعدة عدم التناقض إذ لا يجوز أن يكون عاملان لمعمول واحد في عرض واحد ومرتبة واحدة نحو "ضربتُ وضربني زيدٌ ، وضربني وضربتُ زيدًا"((فالعامل أحد الفعلين وأما في المعنى فقد يُعلم أنَّ الأول قد وقع إلا أنّه لا يُعمل في اسم واحد نصبٌ ورفعٌ))[١٠].

وفي البدل ((لا يجوز أنْ تقول : رأيتُ زيدًا أباه ، والأب غير زيد ؛ لأنَّك لا تُبيّنه بغيره ، ولا بشيء ليس منه))[١١].فإنَّ تبيين الشيء يكون بذاته أو بذاتياته أو بأعراضه الذاتية *. ولا يُبيّن بغيره المباين له تمام التباين في كلّ شيء إذ لا يجتمع المختلفان في

شيء ما يكون موضحًا للأول . وهذا التحليل عند سيبويه قائم على أساس عدم اجتماع النقيضين ؛ لأنّهما لا يجتمعان في شيء . فكيف يكون المغاير "أباه" بدلاً من المغاير له "زيدًا" ؟ لا يكون فهذا ممتنع عقلًا.

٣- أقسام التناقض :

يقسم التناقض على قسمين : التناقض في الكلمات المفردات . والتناقض في الجمل.

١- التناقض في الكلمات :

تعريفه الاصطلاحي : وهو تقابل بين معنيين نقيضين إنسان ولا إنسان ، وسواد ولا سواد ، ومنير ولا منير(١٢). والنقيضان المفردان هما((أمران أحدهما وجودي والآخر عدمي لا يجتمعان ولا يرتفعان معًا ، ولا واسطة بينهما))(١٣).

فتكون الكلمة الواحدة دالة على شيء واحد كالإنسان الذي يدلُّ على مصاديقه الخارجية كمحمد وعلي وفاطمة وزينب ... ولا يدلُّ على مصاديق نقيضه "لا إنسان" كالحجر والشجر ... فلو كان الإنسان يدلّ على "لا إنسان" فيكون الإنسان والحجر والزورق والفيل شيئًا واحدًا . فلا محالة أنَّ ما يدلُّ عليه الإنسان غير ما يدلُّ عليه "لا إنسان"(١٤).

فالنقيضان لا يجتمعان معًا في مصداق واحد إذ يستحيل أنْ يكون محمد إنسانًا ولا إنسانًا ؛ لأنّه من مصاديق الإنسان . ويستحيل أنْ يكون الزورق لا إنسانًا وإنسانًا ؛ لأنّه من مصاديق "لا إنسان". ولا يصحُّ أنْ تقول ((مررتُ برجلٍ حمارٍ . فهو على وجه محال ... فأما المحال فأنْ تعنى أنَّ الرجل حمار))(١٥). وسببُ هذه الاستحالة البديهةُ العقليةُ إذ جَمَعَ التعبيرُ بين مصداق الإنسان وهو الرجل ومصداق "لا إنسان" وهو الحمار.

ويمكننا أنْ نقرّب التناقض في الكلمتين بمثال نحوي وهو((الإعراب ضدُّ البناء)) (١٦) .فالإعراب هو تغيّر علامات آخر الكلمة بحسب معانيها النحوية ، والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة . ولا يجتمع الإعراب والبناء في كلمة واحدة في سياق واحد ؛ لأنّهما متناقضان ، والنقيضان لا يجتمعان معًا بالبداهة .

المبحث الثاني

التناقض في المفاهيم النحوية

يحتاج هذا العنوان استقراءً تاماً يُنجز جمعَ المفاهيم النحوية المتناقضة ، ويرصد اعترافات النحويين بالتناقض بين المفاهيم في مصنفاتهم . وقد أسهمت فكرة التناقض في قسمة المفاهيم النحوية . وهي قسمة ثنائية تفيد الحصر العقلي ، ويستحيل"أنْ يكون المقسم داخلاً في الإثبات والنفي ؛ لأنّه من اجتماع النقيضين ، وهو محال ، ولاستحالة أنْ لا يكون داخلاً في الإثبات والنفي ؛ لأنَّه من ارتفاع النقيضين"(١٧) ، فالمفاهيم عندما ينقض بعضها بعضاً لا تجتمع بل تفترق ، وتنفصل بداهةً .

وقد عمل النحوي على فصل المفاهيم بعضها عن بعض ، وقسمة المفهوم الواحد على قسمين ضدين . فالتناقض يعمل على تمييز المفهومين المختلفين بالتضاد ، وقسمة المفهوم على قسمين متناقضين . وهذا التقسيم "أقوى من غيره ؛ لاشتماله على التقسيم المردَّد بين النفي والإثبات"(١٨)، فتتحقق عملية الوضوح المطلوب في البحث العلمي بما يأتي :

أولاً ـ قسمة المفهوم الواحد :

يقسم المفهوم النحوي الواحد على قسمين لوجود تناقض "الإثبات والنفي"بين قسميه . وهذه القسمة حاصرة للأقسام . وقد أفاد النحاة منها كثيراً في تقسيماتهم . وقد توغل مبدأ عدم التناقض في تفكير النحاة ، واندمج مع تقسيماتهم التي منها ما يأتي:

الكلمة

"الكلمة محصورة في هذه الأقسام ... أعني الكلمة إما أنْ يدلّ على معنى في نفسه أو على معنى لا في نفسه. الثاني الحرف أعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها . والأول ... إما تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، الثاني الاسم أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة والأول الفعل ... فهذه قسمة دائرة بين النفي والإثبات فتكون حاصرة"(١٩).

وهذه العملية العقلية تنتظم بحسب طبيعة الدلالة في مرحلتين من التقسيم كما في الجدول الآتي :

الكلمة	١- كلمة دالة على معنى لا في نفسها	الحرف	
	٢- كلمة دالة على معنى في نفسها	أ - معنى غير مقترن بزمن	اسم
		ب - معنى مقترن بزمن	فعل

الاسم :

أجرى النحاة تقسيمات كثيرة للاسم بُنيت على عدم التناقض منها :-

١- قسمة على أساس الإسناد والإسناد إليه وعدمهما :

تنتج من هذين الأمرين قسمة رباعية تتألف من أربعة أقسام . فتكون"الأسماء في الإسناد على أربعة الأقسام : قسم يُسند ويُسند إليه . وهو الغالب. وقسم لا يُسند ولا يُسند إليه كالظروف والمصادر التي لا تتصرف ... وقسم يُسند ولا يُسند إليه كأسماء الأفعال ، وقسم يُسند إليه ولا يُسند كالتاء من ضربت والياء من افعلي"[٢٠]. فالأسماء في العربية قسّمت بحسب "الإسناد والإسناد إليه" قسمة أولى مكونة من قسمين متناقضين : القسم الأول اجتمع فيه " الإسناد والإسناد إليه" والقسم الثاني انتفى عنه "الإسناد والإسناد إليه" . والقسمة الثانية فيها قسمان متناقضان : الأول "يُسند ولا يُسند إليه" والثاني عكسه : "يُسند إليه ولا يُسند".

٢- قسمة على أساس "نعت الاسم والنعت به" وعدمهما :

وجدت قسمة رباعية على هذا الأساس. فتكون "الأسماء في النعت على أربعة أقسام : قسم لا ينعت ولا ينعت به . وهو اسم الشرط واسم الاستفهام والمضمر ... وقسم ينعت به ولا ينعت وهو ما لا يستعمل من الأسماء تابعاً نحو "بسن" ...من قولهم "حسن بسن" ، وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم ... وقسم ينعت وينعت به وهو ما بقي من الأسماء"[٢١] إنَّ هذه القسمة قد مرّت بحسب التفكير النحوي في مرحلتين :

الأولى تقسيم الأسماء على قسمين متناقضين بثبوت الحكمين " ينعت وينعت به" للقسم الأول. ونفيهما عن الثاني : "لا ينعت ولا ينعت به".

والمرحلة الثانية هي قسمة الأسماء الباقية قسمين على أساس ثبوت أحد الحكمين في الأول "ينعت به" ونفيه في الثاني"لا ينعت به" . وينفى الحكم الثاني "لا ينعت"عن الأول ، ويثبت في الثاني"ينعت"

المبتدأ :

قُسّم المبتدأ قسمين : مبتدأ يتضمن معنى الشرط والجزاء"الذي قام صاحبُك" . ومبتدأ لا يتضمن معنى الشرط والجزاء "زيدٌ منطلقٌ" والمقصود بمعنى الشرط والجزاء تمام معناه بصلته وهي جملة خبرية(٢٢). فنجد هذه القسمة مبنية على التناقض إذ القسم الأول يتصف بتضمنه معنى الشرط ، في حين أنَّ الثاني لا يتصف بذلك.

الخبر :

قسمان : ((أنْ يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره نحو زيد أخوك ... أو يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره نحو قولك : عمرو ضربته))(٢٣) نجد ابن السراج ينظر إلى حكمين في تقسيمه الخبر . وهما : الأول أنْ يكون الخبر متحداً مع المبتدأ في المعنى. والحكم الثاني وجود ضمير المبتدأ في الخبر. فالقسم الأول يثبت له الحكم الأول ، ويُنفى عنه الحكم الثاني وهو الخبر المفرد. والقسم الثاني عكسه إذ ينفى عنه الحكم الأول ، ويثبت له الحكم الثاني ، وهو الخبر الجملة.

الفعل :

الأفعال"تنقسم قسمين : قسم يتعدّى وقسم لا يتعدّى. فالذي لا يتعدّى هو الذي لا يبنى منه اسم مفعول ، ولا يصح السؤال عنه بأي شيء وقع نحو : جلس وقام ، ولا يبنى منهما اسم مفعول فيقال : مجلوس أو مقوم ، ولا يقال بأيّ شيء وقع قيام زيد ، ولا بأي شيء وقع جلوس بكر. والمتعدّي عكسه

وهو الذي يبنى منه اسم مفعول ويصح السؤال عنه بأي شيء وقع نحو : ضرب زيدٌ عمراً ، ألا ترى أنّه يصح أنْ تبني منه ... مضروب ويقال : بأي شيء وقع ضربُ زيد ؟"(٢٤).

هذه الصورة في التقسيم استُحضرَ التناقضُ فيها بين قسمي الفعل : المتعدّي واللازم . فالمتعدّي له أحكامُه الثابتة وهي بناء اسم المفعول منه ، وله مفعول يقع عليه . ونقيضه اللازم الذي يسلب عنه ما ثبت للمتعدي.

الحال :

ينقسم الحال قسمين على أساس التناقض بين الثبات والانتقال. فالحال منتقلٌ : "جاء زيد راكباً" وغير منتقل :(وهو الحقُّ مصدقاً)﴿البقرة : ٩١﴾(٢٥).

ثانياً ـ المفهومان المتناقضان :

في شبكة المفاهيم النحوية تتقابل أقسام من المفاهيم كما في :

١ـ المفرد والمركب :

وظّف النحاة التناقض في تعريف اللفظ المفرد وفي تعريف اللفظ المركب وهما نقيضان. وهو معنى يتمثل في الدلالة على معنى وعدم الدلالة على معنى. فالمفرد : "لفظ لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه"(٢٦). و عكسه المركب : " الذي يدلُّ جزؤه على جزء معناه"(٢٧).

اعتمد النحاة هذين المفهومين في قسمة بعض الألفاظ مثل :

آ ـ الاسم العلم له قسمان : مفرد كزيد ، ومركب كبرق نحرُه(٢٨).

ب ـ الخبر قسمان : مفرد ، وجملة "مركب"(٢٩).

ت ـ التمييز قسمان : ما يرفع الإبهام عن مفرد ، و ما يرفع الإبهام عن جملة"مركب"(٣٠).

٢ـ النكرة والمعرفة :

يسهم التناقض بين هذين المفهومين في قسمة كثير من الأبواب النحوية . وعليهما تتأسس قواعد نحوية. و"كثير من الأحكام النحوية تبنى على معرفة النكرة والمعرفة ، وكانا كثيري الدور في أبواب العربية"(٣١). ومنه ما يأتي :

أ- "مَنْ" الخبرية تكون نكرة ومعرفة. مثل : مررتُ بمَنْ صالحٍ. ورأيتُ مَنْ عندك(٣٢).

ب- المبتدأ يقسم على نكرة ومعرفة. وهو الأصل في الوضع. ويكون عكسه ونقيضه "المبتدأ نكرة والخبر معرفة. وهذا قلب ما وضع عليه الكلام"(٣٣).

ت- المنادى "الاسم المفرد ينقسم على ضربين : معرفة ونكرة"(٣٤).

ث- النعت يكون نكرة ومعرفة " ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته ، فنعت المعرفة معرفة ونعت النكرة نكرة"(٣٥).

المبحث الثالث : التناقض في القضايا ووظائفها في النحو العربي .

أولا :تعريفه هو :"اختلاف في قضيتين يقتضي لذاته أنْ تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة"(٣٦). ويشترط في هذا التناقض بين قضيتين الاتحاد في الموضوع❖ والمحمول والزمان والمكان و"القوة والفعل" و"الكل والجزء" والشرط والإضافة والحمل(٣٧).

تعريف القضية هي : "القول المركب الخبري التام الذي يحتمل الصدق والكذب في نفسه لذاته"(٣٨).

ثانيا : أنواع القضايا :

تقسم القضايا قسمين :

١ـ الحملية : هي "ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه"(٣٩).

ويمكن أنْ نمثّل لها بقولنا : "الفعل المضارع معرب". فهذه الجملة(القضية) فيها موضوع وهو الفعل المضارع ومحمول وهو معرّب. ونسبة بينهما وهي اتحاد الطرفين وثبوت الثاني للأول . ونقول : "الظرف ليس مجروراً" وهنا النسبة بين الطرفين هي نفي الاتحاد وثبوت المحمول للموضوع .

٢ـ الشرطية : هي "ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو لا وجودها"[٤٠] .
والقضية الشرطية تتكون من مقدَّم وتالٍ ورابط ❖. فلو سمعنا الرأي النحوي : "إذا دلَّ دليل على خبر "لا" النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين"[٤١] .
فهذه القضية الشرطية الموجبة المتصلة تتكون من :
مقدَّم = " دلَّ دليل على خبر "لا" النافية للجنس" .
تالٍ = وجب حذفه
الرابط = إذا
إنَّ هذه القضية تثبت اتصالاً بين طرفيها . فيجب حذف خبر"لا" النافية للجنس عند وجود دليل عليه.
وإنْ قلنا : "ليس كلما كان الاسم مرفوعاً كان فاعلاً". فهي قضية شرطية سالبة متصلة مكونة من :
مقدَّم = "كان الاسم مرفوعاً" .
تالٍ = "كان الاسم فاعلاً" .
الرابط = "كلما" .
فقد دخلت "ليس" على هذه القضية فنفت الاتصال بين طرفيها . فلا يوجد تلازم وارتباط بين كون الاسم فاعلاً وكونه مرفوعاً . فقد يكون مرفوعاً ويكون مبتدأً أو خبراً أو نائب فاعل ...إلخ.

ثالثا : شروط التناقض في القضايا :

ينبغي في تحقّق التناقض بين قضيتين أمران :
١ـ اتحاد القضيتين في الوحدات : الموضوع والمحمول والزمان والمكان و"القوة والفعل" و"الكلّ والجزء" والشرط والإضافة والحمل[٤٢]. ولتوضيح بعض هذه الوحدات نمثّل لها في القضايا الآتية :

الوحدة	القضية الأولى	القضية النقيض
الموضوع	الحال يبيّن هيأة صاحبه	الحال لا يبيّن هيأة صاحبه
المحمول	المبتدأ اسمٌ	المبتدأ ليس اسماً
الزمان	اسم الفاعل يعمل إذا دلَّ على الحاضر	اسم الفاعل لا يعمل إذا دلَّ على الحاضر
الكل والجزء	كل إضافة تفيد التعريف (الكل) الإضافة إلى المعرفة تفيد التعريف (الجزء)	كل إضافة لا تفيد التعريف الإضافة إلى المعرفة لا تفيد التعريف
الشرط	الفعل المضارع مبني إذا اتصلت به نون النسوة	المضارع معرب إذا اتصلت به نون النسوة
الإضافة	الحال يتقدَّم على فعله. بالإضافة إلى الفعل المتصرف	الحال لا يتقدَّم على فعله. بالإضافة إلى الفعل المتصرف
الحمل	البدل تابع معرب(البدل هنا الألفاظ الواقعة بدلاً) البدل ليس تابعاً معرباً (البدل هنا مفهومه في الذهن)	البدل ليس تابعاً متصرفاً البدل تابع معرب

٢ـ الاختلاف في الكم والكيف والجهة :

الكم هو " الكلية والجزئية والكيف : الموجبة والسالبة والجهة : كيفية نسبة المحمول إلى الموضوع وتكون ثلاث كيفيات : وجوب واستحالة انفكاك المحمول عن الموضوع مثل : الإنسان ناطق. وامتناع واستحالة ثبوت المحمول للموضوع مثل : الأربعة فرد. وإمكان وتساوي ثبوت المحمول للموضوع وعدم ثبوته مثل : الإنسان موجود بالإمكان[٤٣].ونضع بعض الأمثلة للتناقض بين بعض القواعد في الجدول الآتي :

نـــــوع القضية	القضية		النقيض		المثال	
	كف القضية	كم القضية	كيف القضية	كم القضية	القضية	النقيض
حملية	موجبة	كلية	سالبة	جزئية	كلُّ منادى مبني	بعض المنادى غير مبني
حملية	موجبة	جزئية	سالبة	كلية	بعض التمييز مشتق	كلُّ تمييز غير مشتق(جامد)
شرطية	موجبة	كلية	سالبة	جزئية	كلما جزم اللفظ كان فعلاً مضارعاً	ليس كلما جزم اللفظ كان فعلاً مضارعاً
شرطية	موجبة	جزئية	سالبة	كلية	إذا دخلت السين على الفعل المضارع يتعيّن للمستقبل	ليس أبداً كلما دخلت السين على الفعل المضارع يتعين للمستقبل

رابعا : وظائف التناقض في النحو العربي :

جعل النحاة قضية التناقض الأولية آلية معرفية في تقرير أمور أساسية في المعرفة النحوية . منها قسمة المفاهيم النحوية ـ وقد فصّلت القسمة فيما مضى ـ ويؤثر التناقض في تحصيل التعريفات النحوية . و يتوسل به في الاستدلال المباشر على صحة القضية النحوية أو كذبها :

١ـ التعريف بالنقيض :

جعل بعض النحويين التناقض أساساً في إنتاج الحدود النحوية أو الرسوم . ولا بدَّ من التمييز بين الحدّ والرسم بحسب الاصطلاح المنطقي . ثم نبحث عن الإجراء العلمي في بناء التعريفات على أساس التناقض . وقد بيّن الدرس المنطقي أقسام التعريف من الحدود والرسوم على النحو الآتي :

١ـ الحدّ :

وذُكر تعريفه في الحدود النحوية فهو "ما يميّز الشيء عن جميع ما عداه"(٤٤) .

أو" التعريف بجميع ذاتيات المعرَّف ... ويقع بالجنس والفصل القريبين لاشتمالهما على جميع ذاتيات المعرَّف"(٤٥) . ويقسم قسمين : " حدّ تامّ وهو ما تركّب من الجنس والفصل القريبين. وناقص : وهو ما تركّب من الفصل القريب وحده أو منه ومن الجنس البعيد"(٤٦).

٢ـ الرسم ينقسم قسمين : "رسم تامّ : وهو ما تركّب من الخاصة والجنس القريب. وناقص : وهو ما تركّب من الخاصة وحدها أو : منها ومن الجنس البعيد"(٤٧).

فتكون قسمة التعريف على النحو الآتي :

<table>
<tr><td colspan="4">التعريف</td></tr>
<tr><td colspan="2">١ـ الحدّ</td><td colspan="2">٢ـ الرسم</td></tr>
<tr><td>آ ـ التام</td><td>ب ـ الناق</td><td>آ ـ التام</td><td>ب ـ الناقص</td></tr>
</table>

لا نريد استقراء جميع التعريفات النحوية بقدر ما نروم بيان أثر التناقض في تجسيد التعريف ؛ لذلك نقتصر على الأمثلة الآتية :

إنَّ الحدّ التامّ نجد له معطيات في التأليف النحوي فقد نضجت التعريفات النحوية عندهم وصنفت بعض الكتب في الحدود النحوية . وهنا نذكر أمثلة للحدّ النحوي منها :

حدّ الاسم :

"كلُّ ما دلَّ على معنى مفرد فهو اسم وما لم يدل على ذلك فليس باسم"(٤٨). يتركّب التعريف من لفظ عام وهو "ما" اسم موصول بمعنى لفظ . واللفظ يمثّل الجنس للاسم ؛ لأنَّ كلّ اسم يقع تحت اللفظ . و"دلَّ على معنى مفرد" يمثّل الفصل القريب للاسم. فكلّ اسم يدلُّ على معنى مفرد يفصله عن الفعل الذي يدلُّ على معنيين : الحدث والزمن. وقد استعمل الأعلم مصطلح الحدّ قائلاً : "حدّ الاسم كلمة دالة على مسمّى غير مقترن بزمان محصل ... "زيد" لا يدلُّ على زمان محصل ماضٍ أو مستقبل كدلالة ضرب ويضرب عليه"(٤٩).

ويلحظ إشارة إلى تعريف كلّ لفظ غير الاسم بنقيض تعريف الاسم . فقوله : " ما لم يدلّ على ذلك فليس باسم" فيكون "ما" جنساً لغير الاسم . و" لم يدلّ على معنى مفرد" فصل يفرّق بين الاسم وغيره مثل الجملة فهي لفظ غير دالّ على معنى مفرد.

حدّ الحرف :

"الحرف : كلمة تدلُّ على معنى في غيرها ، ولا تدلّ على معنى في نفسها وحينئذٍ لا تدخل عليه الأسماء ؛ لأنَّ الأسماء وإنْ دلتْ على معنى في غيرها فهي مع ذلك دالة على معنى في نفسها "(٥٠). هذا التعريف هو حدٌّ مكوّن من : "كلمة" وهي تمثّل الجنس القريب للحرف الذي هو نوع من أنواع الكلمة الثلاثة : الاسم والفعل والحرف التي يشملها الجنس"الكلمة". وعبارة" تدلُّ على معنى في غيرها" هو الفصل القريب للحرف يميّزه عن قسيميه : الاسم والفعل. فكل واحد منهما : كلمة دالة على معنى في نفسها.

ونجد تعريف الاسم بعكس الحرف. فهما من أنواع الكلمة . والفصل بينهما يكون بالنقيض. وهو"الدلالة على المعنى في نفس الكلمة وعدم الدلالة على معنى في نفسها. فالحرف لا يدلُّ على معنى بنفسه . والاسم يدلُّ على معنى في نفسه.

حدّ التابع :

"هو اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً وليس خبراً" فقد تركّب هذا الحدّ من الجنس وهو"اللفظ" الدالّ على المفهوم العام الذي يشمل التوابع وغيرها من المفاهيم النحوية ، و"المشارك لما قبله " هو الفصل الذي يفصله عن اللفظ غير المشارك لما قبله كالحال المخالف لصاحبه المرفوع مثل "جاء زيدٌ راكباً . و"مطلقاً" فصل ثانٍ يميّزه عن للمفعول الثاني والحال والتمييز. فإنَّ مشاركة هذه الثلاث لما قبلها تزولُ عند تغيير العامل(٥١).

٢ـ الاستدلال المباشر :

استدلَّ النحاة القدماء بالنقيض في إثبات كثير من القواعد النحوية أو نفيها ، ومنهم:

ابن السراج : استدل بالتناقض على كذب عدد من القضايا النحوية بصدق نقيضها منها :-

١ـ الخبر النكرة لمبتدأ نكرة

قال "قد تُخبر ... بالنكرة عن النكرة إذا كان فيه فائدة وذلك قولك : ما كان أحدٌ مثلك ... فما كان فيه فائدة فهو جائز فأنت إذا قلت : ليس أحداً خيراً منك فقد نفيت الواحد والاثنين وأكثر من ذلك ، ومثل هذا لا يقعُ في الإيجاب"(٥٢).

فقد استدل بالنقيض"الفائدة وعدم الفائدة" بين الطرفين على صحة استعمال الخبر النكرة للمبتدأ النكرة بالفائدة . فإنْ وجدت الفائدة جاز الإخبار . وإنْ لم توجدْ فلا يصح الإخبار. وهو استدلال مباشر مركب من قضيتين :

كلّ إخبار بنكرة عن نكرة منفي فيه فائدة جائز﴿الموجبة الكلية صادقة﴾ بعض الإخبار بنكرة عن نكرة مثبت ليس فيه فائدة جائز﴿السالبة الجزئية كاذبة﴾

فلما كانت القضية الأولى صحيحة ومستعملة في التداول العربي كانت القضية التي هي نقيضها خاطئة ولا يصحّ استعمالها ؛ لأنها لا تحقق الفائدة في الخطاب ، فلا تُسهم في التفاهم بين المتكلمين .

٢ـ استعمال ضمير غير المخاطب مع اسم فعل الأمر :

قال ابن السراج في هذه المسألة : "هذا الباب إنّما وضع في الأمر مع المخاطب ، وما أضيف فيه فإنّما يضاف إلى كاف علامة المخاطب المتكلم ، ولا يجوز أن تقول : رويده زيداً ودونه عمراً تريد غير المخاطب"(٥٣). إنَّ هذا النص يتضمن استدلالاً مباشراً نُعيد بناءه في الصورة الآتية :

كل اسم فعل أمر لا يستعمل معه ضمير الغائب ﴿سالبة كلية صادقة﴾ بعض اسم فعل الأمر استعمل معه ضمير الغائب﴿موجبة جزئية كاذبة﴾ أمامنا قضيتان : الأولى تمثّل قاعدة نحوية كلية منفية مستعملة في الخطاب العربي الفصيح ؛ لأنَّ اسم فعل الأمر كلمة دالة على فعل الأمر . ففيها دلالة على الأمر بالتضمين ، والأمر يوجّهه الآمر إلى مخاطب حاضر ، فلا يستعمل معه ضمير الغيبة الدالّ على غير الحاضر. فلا نقول : دونه محمد . ولا رويده زيد. وهذه القضية التي تنفي استعمال ضمير الغيبة مع اسم فعل الأمر صحيحة وصادقة. والقضية الثانية نقيضها وهي استعمال ضمير الغيبة مع اسم فعل الأمر كاذبة.

٣ـ إضافة اسم التفضيل إلى غير كله :

صرّح ابن السراج باستحالة النقيض في إضافة اسم التفضيل قائلاً : "لا يضاف "أفعل" إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك : عمرو أقوى الناس ، ولو قلت : عمرو أقوى الأسد لم يجز وكان محالاً ؛ لأنّه ليس منها"(٥٤). قد تشكّل هذا الاستدلال في صورة مضمرة نسترجعها في تقابل بين قضيتين : كل اسم تفضيل يضاف إلى كله ﴿موجبة كلية صادقة ﴾ بعض اسم التفضيل لا يضاف إلى كله ﴿سالبة جزئية كاذبة﴾

المسألة الأولى"إضافة اسم التفضيل إلى كلّه" أيْ الاسم الدالّ على الكلّ الذي يعدّ اسم التفضيل بعضاً منه. وهي صادقة يستعملها المتكلم متى شاء. فهي صحيحة وقد ثبت صدقها باستقراء كلام العرب . فهي جارية عندهم ومألوفة في خطابهم.

ونقيض هذه القضية وهو "عدم إضافة اسم التفضيل إلى كله" مثل : "أنتَ أصدق الجبال" تكون كاذبة بالبديهة ؛ لأنَّ التناقض بين القضيتين أمر بيّن لا يحتاج إلى دليل على صدقه أو كذبه .

الزجاجيّ :

نشير إلى بعض المسائل النحوية التي كانت مجالاً للاستدلال عند الزجاجي وهي :

١ـ جملة صلة الموصول :

"يشترط في الجمل أنْ تكون محتملة للصدق والكذب ، عريّة من معنى التعجب فلا يجوز : جاءني الذي ما أحسنه ! ولا الذي لا تضربْه"(٥٥). يستدلّ الزجاجي على منع استعمال جملة التعجب صلةً للاسم الموصول بنقيضها وهو الجملة الخبرية في إطار استدلالي متصور بهذه الصورة الفكرية :

جملة صلة الموصول خبرية ﴿حملية موجبة كلية صادقة﴾ بعض جملة صلة ليست خبرية ﴿حملية سالبة جزئية كاذبة﴾ إنَّ كون الجملة الخبرية صلة للموصول قضية سليمة نحوياً ثابتة في الاستعمال الفصيح ؛ لذلك يكون نقيضها الجملة الإنشائية إذا استعمل صلة للموصول غير سليمة نحوية والقدر المتيقن من كذبها يكون في بعض موارده كالتعجب والنهي كما مثّل له الزجاجي بما أحسنه ! ولا تضربه.

٢ـ النعت "الظرف والمجرور":

"يشترط في الظروف والمجرورات أنْ تكون تامّة ، أيْ في وصف الموصوف بها فائدة وإلا فلا يجوز الوصف بها نحو : مررتُ برجلٍ اليومَ. وبرجلٍ لك ، ألا ترى أنَّ ذلك غير مفيد"(٥٦).

لا يجوز وصف الاسم النكرة بالظروف والمجرورات غير التامة﴿حملية سالبة كلية صادقة﴾

بعض الظروف والمجرورات غير التامة وقعت صفة لاسم نكرة﴿حملية موجبة جزئية كاذبة﴾

يتكون هذا الاستدلال من قضيتين حمليتين : الأولى يمتنع فيها وقوع شبه الجملة صفة لاسم نكرة وهي قاعدة نحوية مستدلة سابقاً في النحو العربي . فإنَّ نقيضها غير صحيح بداهةً ؛ لأنَّ نقيض الصادقة كاذبة مباشرة من غير حاجة إلى واسطة في الاستدلال.

٣ـ التوكيد :

"لا يجوز تأكيد ما ليس بمقصود للمُخبِر من الكلام نحو قولك : ضربتُ عبدَ الزيدينِ كليهما... لأنّك لم تقصد الإخبار عن الزيدين . فلو أكدتهما لكنت كالمتناقض ؛ لأنّك من حيث أكدتَ ينبغي أنْ تكون قاصداً نحوهما ، ومن حيث لم تنوِ الإخبار عنهما لم يكونا مقصودين"(٥٧).

صرّح الزجاجي بالتناقض في استدلاله هذا لإثبات صدق قضية وكذب الأخرى بالنحو الآتي :

لا يجوز تأكيد ما ليس بمقصود للمُخبِر ﴿حملية سالبة كلية صادقة﴾ يجوز بعض تأكيد ما ليس بمقصود للمُخبِر ﴿حملية موجبة جزئية كاذبة﴾ قد تولّد الاستدلال المباشر من تناقض مسألتين . فقد تبث صدق الأولى بحسب الاستعمال . إذ لم يستعمل الفصحاء من العرب بحسب الاستقراء ألفاظ التوكيد مع اللفظ غير المقصود . فكانوا يؤكدون ما يقصدونه في الاستعمال . ولا يؤكدن ما لا يقصدونه . ومن صدق هذه القضية النحوية ينتج مباشرة كذب نقيضها وهي قضية توكيد اللفظ غير المقصود. فإنَّ غير المقصود في الكلام إذا أُكد صار مقصوداً وهذا خلاف المطلوب الأول . والقدر المتيقن كذبُه من القضية الثانية هو بعضها مثل"ضربتُ عبد الزيدين كليهما" ؛ لأنَّ نقيض الكلية هو الجزئية . فلا يصح توكيد "الزيدين" ؛ لأنَّ المتكلم لا يقصدهما بل يقصد المفعول به "عبد" حتى تكتمل الجملة به.

الرضي الاسترابادي

نصطفي بعض استدلالات الرضي بالنقيض على بعض القضايا النحوية الآتية :

١ـ تقديم الفاعل "الضمير المتصل" على المفعول به :

"إنْ كان الفاعل ضميراَ متصلاً ، وجب تقديمه على المفعول .... كضربت زيداً أو مضمراً منفصلاً ، كما ضربتُ إلا إياك ، أو مضمراً متصلاً كضربتُك ... لئلا يصير المتصل منفصلاً"(٥٨). هذه القاعدة قائمة على استدلال في صورة قضية شرطية يمكننا أنْ نُفيد منه في الاستدلال على قضية شرطية نقيض للأولى على الشكل الآتي :

إنْ كان الفاعل ضميراَ متصلاً ، وجب تقديمه على المفعول ﴿شرطية موجبة كلية صادقة﴾

إن كان بعض الفاعل ضميراً متصلاً فلا يجب تقديمه ﴿شرطية سالبة جزئية كاذبة﴾

فلا يصح أنْ نقول نقيض الجمل المذكور في استدلال الرضي : ضرب زيداً أنا . ولا ما ضرب إياك إلا أنا . ولا ضربك أنا ؛ لأنَّ الفاعل الضمير المتصل يصير منفصلاً . وهو نقيض المتصل الذي يمثّل القاعدة النحوية السليمة في بناء التركيب . فعكسه لا بدَّ أن يكون غير سليم .

٢ـ وجوب تأخير المفعول به :

"يجب تأخيره عنه لو اشتبه بغيره بسبب التقديم كما في : ضرب موسى عيسى ، إذ لو قلت : عيسى ضرب موسى لظنَّ أنَّ المقدَّم مبتدأ"(٥٩). فهنا استدلال مباشر مفاده: لو اشتبه المفعول به بغيره عند تقديمه على فعله فيجب تأخيره ﴿شرطية موجبة كلية صادقة﴾ لم يؤخر بعض المفعول به عن فعله فاشتبه بالمبتدأ ﴿حملية سالبة جزئية كاذبة﴾ نجد هذا الاستدلال يتألف من قضيتين : الأولى شرطية وهي صحيحة وصادقة بحسب الاستعمال الفصيح . فهي تقرر عدم جواز تقديم المفعول به على فعله إذا التبس بغيره من مكونات التركيب . ففي الجملة "أكرمت هدى ندى" و"ندى" مفعول به. لو قدّم على الفعل فقلنا : "ندى أكرمت هدى" نجد المفعول به المقدَّم التبس بالمبتدأ ؛ فيكون حينئذٍ هو المبتدأ. فلا يصحّ تقديم "ندى" لأنّه يصير مبتدأ والمتكلم يريده مفعولاً به.

٣ـ اسم المفعول من الفعل اللازم وغير المتعدي بحرف جر :

"إنْ كان الفعل لازماً ، فإنْ لم يتعدَّ بحرف جرّ ، لم يجز بناء اسم المفعول منه ... فلا يقال : المذهوب"(٦٠). يتكئ الرضي في استدلاله على التناقض في إثبات كذب قضية جديدة كونها نقيض قضية أولى صادقة على النحو الآتي :

إنْ كان الفعل لازماً و لم يتعدَّ بحرف جرّ ، لم يجز بناء اسم المفعول منه ﴿شرطية سالبة كلية صادقة﴾

الفعل "ذُهب" غير متعدّ بحرف جرّ يقال منه : المذهوب ﴿حملية موجبة جزئية كاذبة﴾

فقد ثبت عنده صحة المسألة الأولى وهي عدم جواز استعمال اسم المفعول من الفعل اللازم غير المتعدي بحرف جرّ مثل "ذهب" . ولا ريب في خطأ ولحن استعمال "مذهوب" من هذا الفعل ؛ لأنَّ هذا الاستعمال نقيض عدم الاستعمال . وقد ثبت عدم اجتماع النقيضين بالبداهة.

الخاتمة :

إنّ الفكر البشري يضع أسساً عقلية يبني عليها معارفه ، ويسعى متوسلاً بها في إنتاج معطياته المتجددة. وقد كان وما يزال "عدم التناقض" المبدأ الأول الذي يبنى عليه هرم المعرفة الشامخ . وكان النحاة قد أفادوا من هذا الأساس العقلي في إنتاج بعض قواعدهم فضلاً عن جعله ميزاناً في الفصل والتمايز بين المفاهيم النحوية . وكذلك كان آلة مفيدة في تقسيم مفاهيمهم . ولعل أنفع ممارسة فكرية أثمرت عندهم هي الاستدلال المباشر بالنقيض على صدق المسائل النحوية وكذبها بحسب قاعدة عقلية مفادها أنَّ النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان بشروطها المؤكّدة في الفكر المنطقي. فإنْ صدق أحد النقيضين كذب الآخر . وكذلك إنْ كذب أحدهما صدق الآخر.

هوامش البحث :

(١) ينظر : معجم مقاييس اللغة – أحمد بن فارس : (نقض) ٤٧٠/٥.
(٢) لسان العرب – ابن منظور : (نقض) ٢٤٢/٧.
(٣) ينظر : الكتاب – سيبويه : ٢٥/١-٢٦.
(٤) المصدر نفسه : ٥٥/١.
(٥) المنهج الجديد في تعلم الفلسفة : ٢٢٦/١. ❖ يتصف الأمر الأولي بالبداهة وهي وضوحه التام في الذهن . ولا يقبل الشكّ والترديد أبداً.وفرض الشكّ فيه فرض محال ، فلا يوجد أيُّ طريق للاستدلال عليه. ينظر : نظرية المعرفة في القرآن الكريم ـ جوادي آملي : ١٦١.
(٦) نظرية المعرفة في القرآن الكريم : ١٧٢.
(٧) الإيضاح لمتن إيساغوجي : ٥٣.
(٨) المنطقيات ـ الفارابي :٥٥٧.
(٩) فلسفتنا – محمد باقر الصدر : ٢٢٣ .
(١٠) الكتاب : ٧٤/١.

(١١)المصدر نفسه : ١٥١/١. ❖ الذات مثل الإنسان . والذاتيات مثل الحيوان والناطق . والعرض الذاتي مثل الضاحك. المباين مثل : الحجر مباين للإنسان.

(١٢) ينظر : شرح كتاب منطق المظفر – كمال الحيدري : ١٩٨/١.وقد ذكر السيد الحيدري أنَّ العلامة محمد حسين الطباطبائي صاحب الميزان في تفسير القرآن يرى أنَّ التناقض في القضايا فقط . وما ظاهره التناقض في المفردات راجع إلى تناقض القضايا. ينظر : شرح كتاب المنطق : ٣٨١/٢.

(١٣) المصدر نفسه : ١٩٨/١.

(١٤) ينظر : الإلهيات من كتاب الشفاء – ابن سيناء : ٦٦.

(١٥) الكتاب : ٤٣٩/١.

(١٦) اللمع في العربية – ابن جني: ٥٠.

(١٧) شرح كتاب المنطق : ١١٨/٢.

(١٨) قواعد المطارحة في النحو : ٣.

(١٩) شرح الرضي على الكافية : ٣٠/١.

(٢٠) الأشباه والنظائر : ٢٠٥/٣

(٢١) المصدر نفسه : ٣/٩-١٠.

(٢٢) ينظر : الإيضاح العضدي :١/ ٥٣-٥٤.

(٢٣) الأصول في النحو : ٦٢/١.

(٢٤) شرح جمل الزجاجي : ٣٠٥/١.

(٢٥) ينظر :١/ الإيضاح العضدي : ٢٠٢.

(٢٦) شرح الرضي على الكافية : ٢٢/١.

(٢٧) المصدر نفسه .

(٢٨) ينظر : المفصل : ٣٤.

(٢٩) ينظر : المفصل : ٤٩.

(٣٠) ينظر : المصدر نفسه : ٨٣.

(٣١) التذييل والتكميل : ١٠٢/٢.

(٣٢) ينظر : المقتضب : ١٧٩/١.

(٣٣) الأصول في النحو : ٦٧/١.

(٣٤) المصدر نفسه: ٣/١

(٣٥) المصدر نفسه : ٢٥/٢.

(٣٦) المنطق ـ المظفر: ١٦٧/٢ .

*شرح الرضي على الكافية : ٢٩/١."التناقض لا يكون إلا مع اتحاد الموضوعين".

(٣٧) ينظر : المصدر نفسه : ١٦٧/٢ ـ ١٦٨ .

(٣٨) شرح كتاب المنطق : ١٧٦/٢ .

(٣٩) المنطق ـ المظفر : ١٣٢/٢.

(٤٠) المصدر نفسه : ١٣٢/٢.

* الرابط هو ما يدلُّ على النسبة بين المقدَّم والتالي في القضية الشرطية. ينظر : المنطق ـ المظفر : ١٣٣/٢.

(٤١) شرح ابن عقيل : ٢٥/٢.

(٤٢) ينظر : شرح منطق المظفر : ١٦٧/٢ـ ١٦٨.

(٤٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧٠/٢ـ ٢٧١.

(٤٤) شرح كتاب الحدود للأبذي : ٤٩.

(٤٥) منطق المظفر : ٩٨/١.

(٤٦) شرح كتاب الحدود للأبديّ : ٥٠.

(٤٧) المصدر نفسه : ٥٠.

(٤٨) شرح المفصل : ٧٧/١.

(٤٩) المخترع في إذاعة أسرار النحو : ٨.

(٥٠) شرح جمل الزجاجي : ١٠١/١.

(٥١) ينظر : شرح كتاب الحدود في النحو ـ الفاكهي : ٢٤٥.

(٥٢) الأصول في النحو : ٨٤/١.

(٥٣) المصدر نفسه : ١٤٢/١.

(٥٤) المصدر نفسه : ٢٢٥/١.

(٥٥) شرح جمل الزجاجي : ١٨١/١.

(٥٦) المصدر نفسه: ١٩٥/١.

(٥٧) المصدر نفسه : ٢٧٦/١.

(٥٨) شرح الرضي على الكافية : ١٩١/١.

(٥٩) المصدر نفسه: ٣٣٧/١.

(٦٠) المصدر نفسه: ٥٧/٣.

قائمة المصادر والمراجع :

- الأشباه والنظائر في النحو ـ جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة ، ط١. بيروت ـ لبنان ـ ١٤٠٦ه ـ ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو ـ محمد بن سهل بن السرّاج(ت٣١٦هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة ، ط٣. بيروت ـ لبنان (د ت).
- الإلهيات من كتاب الشفاء ـ ابن سيناء . تحقيق حسن حسن زاده الآملي ، مؤسسة بوستان كتاب ، ط٢، إيران ١٤٢٨هـ.
- الإيضاح العضدي ـ أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) . تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، ط١. الرياض ـ السعودية. ١٩٦٩م.
- الإيضاح لمتن إيساغوجي في المنطق ـ محمد شاكر . مطبعة النهضة ، ط٢ . مصر ١٣٤٥هـ ـ ١٩٢٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ـ أبو حيان الأندلسيّ(ت٧٤٥هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي . دار القلم ، ط١ ، دمشق ـ سورية ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- شرح ابن عقيل ـ عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار التراث، ط٢٠ ـ القاهرة ـ مصر ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ـ ابن عصفور الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ) تحقيق د. صاحب أبو جناح ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع . ط١، بيروت ـ لبنان ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
- شرح الرضي على الكافية ـ الرضي الاستراباذي . تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قاريونس ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
- شرح كتاب الحدود للأُبّديّ ـ عبد الرحمن بن محمد "ابن قاسم" (ت٩٢٠هـ) تحقيق الدكتور المتولى رمضان. وكالة الشروق للداعية والإعلان ـ مصر ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

- شرح كتاب الحدود في النحو ـ عبد الله بن أحمد الفاكهي(ت٩٧٢هـ) تحقيق الدكتور المتولى رمضان أحمد الدميري . مكتبة وهبة ، ط٢. القاهرة ـ مصر ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
- شرح كتاب منطق المظفر ـ كمال الحيدري . دار المرتضى ، بيروت ـ لبنان ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.
- فلسفتنا ـ محمد باقر الصدر . دار التعارف للمطبوعات ، ط٣ . بيروت ـ لبنان ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.
- قواعد المطارحة في النحو ـ الحسين بن بدر بن إياز البغدادي(ت٦٨١ه) تحقيق د. يس أبو الهيجاء وآخرين. دار الأمل للنشر والتوزيع . أربد ـ الأردن ١٤٣٢ه ـ ٢٠١١م .
- الكتاب ـ سيبويه . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- لسان العرب ـ محمد بن مكرم بن منظور(ت ٧١١هـ) دار صادر . بيروت ـ لبنان (د ت).
- اللمع في العربية ـ أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) . تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب ، ط٢. بيروت ـ لبنان ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- المخترع في إذاعة سرائر النحو ـ يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمريّ(ت ٤٧٦هـ) تحقيق الدكتور حسن بن محمود هنداوي . دار كنوز إشبيليا للتوزيع والنشر ـ ط١. السعودية ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- معجم مقاييس اللغة – أحمد بن فارس(ت ٣٩٥هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
- المفصل في علم العربية ـ محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ) تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة. دار عمار للنشر والتوزيع .ط١، عمان ـ الأردن ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

- المقتضب ـ محمد بن يزيد المبرّد(ت ٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . لجنة إحياء التراث الإسلامي . ط٣ . القاهرة ـ مصر ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
- المنطق ـ محمد رضا المظفر ـ دار التعارف ، ط٣ ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٧ ه ـ ٢٠٠٦م.
- المنطقيات ـ الفارابيّ . تحقيق محمد تقي دانش. منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفي ، ط١. إيران ١٣٠٨هـ .
- المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ـ محمد تقي مصباح اليزدي . ترجمة محمد عبد المنعم الخاقاني . دار التعارف للمطبوعات ، بيروت ـ لبنان ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
- نظرية المعرفة ـ جوادي آملي . ترجمة دار الإسراء للتحقيق والنشر ، ط٢- ١٤٢٨هـ.